

حكم الغناء والمعازف وآلات الملاهي والمؤثرات الصوتية
أبو فيصل البدراني

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فهذه رسالة في بيان أحكام الغناء والمعازف والموسيقى والأناشيد والمؤثرات الصوتية المصاحبة لها ومصدر هذه الرسالة بتصرف يسير جداً مني هي مركز الفتوى من موقع إسلام ويب وبحثاسمه الإقناع فيحكما لإيقاع من إعداد عامر بن محمد فداءً بن بهجت الجدي وشبكة المشكاة الإسلامية وغير ذلك.

حكم المعازف والموسيقى وآلات الملاهي:

المعازف وآلات الموسيقى محرمة وقد حكى الإجماع على تحريم استماع آلات العزف - سوى الدف - جماعة من العلماء، منهم الإمام القرطبي، وأبو الطيب الطبري، وابن الصلاح وابن رجب الحنبلي، وابن القيم، وابن حجر الهيتمي. قال الإمام القرطبي: "أما المزامير والأوتار والكوبة (الطبل) فلا يختلف في تحريم استماعها، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك. وكيف لا يحرم! وهو شعار أهل الخمر والفسق ومهيج الشهوات والفساد والمجون، وما كان كذلك لم يشك في تحريمه، ولا تفسيق فاعله وتأثيره". انتهى. نقله ابن حجر الهيتمي في الزواجر عن اقتراف الكبائر (الكبيرة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والأربعون، والخمسون والحادية والخمسون بعد الأربعمائة: ضرب وتر واستماعه، وزمر بمزمار واستماعه وضرب بكوبة واستماعه). وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، فمن ذلك حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخمر، والحر، والحريز، والمعازف" أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، فهو صحيح. ولفظ (المعازف) عام يشمل جميع آلات اللهو، فتحرم إلا ما ورد الدليل باستثنائه كالدف فهو مباح. وقوله ﷺ (يستحلون) من أقوى الأدلة على تحريم المعازف إذ لو كانت المعازف حلالاً فكيف يستحلونها! وأيضاً: دلالة الاقتران في الحديث تفيد التحريم حيث قرن المعازف مع الخمر والحريز والحر: (الزنا) وهي محرمات قطعاً بالنص والإجماع.

ومن الأدلة على تحريم الغناء قوله تعالى: (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين) [لقمان: 6]، قال الإمام ابن كثير في تفسير هذه الآية، (قال ابن مسعود في قوله تعالى: (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله) قال: هو والله الغناء). يقصد رضي الله عنه الغناء المصحوب بآلات العزف.

وقال مجاهد: في تفسير قوله تعالى: (وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكِهِمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً) [الإسراء: 64]، قال: باللهو والغناء). يقصد رحمه الله الغناء المصحوب بآلات العزف.

ومن الأدلة كذلك على تحريم المعازف وآلات الملاهي قول النبي عليه الصلاة والسلام أيضاً: (صوتان ملعونان: صوت مزمار عند نعمة، وصوت ويل عند

مصيبة). صححه الشيخ الألباني وقال: وفي الحديث تحريم آلات الطرب، لأن المزمارة هو الآلة التي يزمربها.

وفي رواية عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة.) صحيح الترغيب والترهيب.

وعن الحسن قال: صوتان فاجران فاحشان قال: حسبته قال ملعونان: صوت عند نعمة، وصوت عند مصيبة، فأما الصوت عند المصيبة فخمش الوجوه وشق الحبوب ومنتف الأشعار ورن شيطان، وأما الصوت عند النعمة فلهو وباطل ومزمار شيطان. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه.

وحديث ابنعمر رضي الله عنهما أنه سمع صوت زمارة فوضع أصبعيه في أذنيه ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ سمع زمارة راعٍ فصنع مثل هذا . رواه الإمام أحمد وأبو داود بسندٍ حسن.

وهناك أدلة أخرى تركناها للاختصار يمكنك الاطلاع عليها في كتاب إغاثة اللفهان عن مصائد الشيطان، للإمام ابن القيم رحمه الله ، والله أعلم.

الحكمة من تحريم الغناء المصحوب بالموسيقى:

ينبغي أن يُعلم أن الله عز وجل قد شرع لنا ما فيه صلاح القلوب والأعمال، فما من خير يؤدي إلى صلاح قلب العبد وإصلاح عمله إلا ودلنا عليه نبينا ﷺ، ولو كان في استماع الموسيقى خير لدلنا عليه ولكن فيه الشر كل الشر، فهو معصية لله وفساد للقلب، وأما الحكمة من منع الموسيقى وآلات المعازف فهي ظاهرة، لما له من أثر على القلب والعقل، وحسبك ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه: "الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل".

وقيل: "لا يجتمع في قلب العبد قرآن الرحمن وقرآن الشيطان وهو الغناء". وفي الكافي لابن قدامة: قال الإمام أحمد: لا يعجبني الغناء، لأنه ينبت النفاق في القلب. ومن تأمل حال المنشغلين بسماع الغناء والمعازف، والمشتغلين به أداءً ومشاركة ، وما في مجالسهم من اللغو والفسوق، وما هم عليه من الغفلة عن أداء العبادات، والإعراض عن تفهم القرآن والانتفاع بتلاوته أيقن بوجود الحكمة التامة من وراء تحريم هذا النوع من الغناء، على أن المسلم مُطالب بتطبيق حكم الله تعالى وإن لم يقف على ما وراءه من الحكم والمصالح فكيف وهي ظاهرة لمن تأمل وسلم من الهوى والله تعالى أعلم.

حكم البرامج النافعة التي يصاحبها صوت العزف:

البرامج النافعة التي يصاحبها صوت العزف، فهذه إن استطاع المستمع أن يخفض صوت التلفاز أو المذياع عند ورود العزف جاز له استماعه، وإن لم يستطع ذلك بأن كان العزف مصاحباً لمادة البرنامج فالذي يظهر لنا دخول ذلك في عموم النهي عن استماع المعازف، وما يقال من وجود المنفعة المتضمنة في هذه البرامج لا نراه مبيحاً لارتكاب المحذور، لا سيما أنه لا يترتب على فوات هذه المنفعة ضرر بل يمكن تحصيلها بوسائل أخرى بعيدة عن الحرام ، ومصالحة حفظ الدين مقدمة على

كل مصلحة، والبعد عن الشبهات أصل الورع، هذا على تقدير أن الأمر لا يتجاوز حد الشبهة، والله أعلم.

حُكْمًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَنْشِيدِ مِنَ الْمُؤَثِّرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْمُسَمَّاةِ بِـ "الإيقاعات."
خلاصة الحكم: أهل العلم المعاصرين مختلفون في تحريم هذا النوع من المؤثرات على ما وقفنا عليه من كلامهم إلا أن الراجح من أقوال أهل العلم أن المؤثرات الصوتية عموماً إما أن تنتج أصواتاً مثل المعازف فتأخذ حكمها أو يتميز صوتها عن أصوات المعازف فتبقى على أصل الجواز، وعلى ذلك فإن كان المراد بهذه الإيقاعات تلك الإيقاعات التي هي عبارة عن التردد والنغمات المقطعة بأصوات المنشدين من غير أن تستخدم فيها آلات موسيقية فلا بأس بمثل ذلك إن كان فيما يُباحو إما إن كان المراد بهذه الإيقاعات الأصوات التي يتم تسجيلها على الحاسب الآلي ثم يتم التحكم فيها بتضخيمها وتضعيفها وترفيعها بحيث تصبح كالأصوات التي تصدر عن الآلات الموسيقية، فإنها تعتبر موسيقى ويحرم الاستماع إليها وأما محاكاة المعازف والموسيقى بالصوت البشري الطبيعي بلا تحسينات الكمبيوتر ونحوها فالأظهر الجواز وإن كان مكروهاً.

صورة المسألة:

المراد بالإيقاع في هذا البحث أن يدخل الإنسان صوته الطبيعي أو غيره من الأصوات الطبيعية إلى جهاز الكمبيوتر أو نحوه من الأجهزة الحديثة أو بعض برامج الصوت فيقوم هو بتعديله أو يعدله البرنامج أو الجهاز من تلقاء نفسه ليخرج بعد ذلك صوتاً مشابهاً أو مماثلاً لصوت الموسيقى الصادرة عن آلات اللها "المعازف"، أو يضيف البرنامج لصوت المنشد خلفيات موسيقية أو شبيهة بالموسيقى.

السؤال : ما حكم هذا الصوت الناتج، هل يحكم عليه بالجواز نظراً إلى أن أصله أصوات بشرية؟ أم بالتحريم لأن الناتج صوت موسيقي أو شبيه بالصوت الموسيقي؟
الجواب: اختلف أهل العلم المعاصرون في الحكم على هذه النازلة ما بين مانع ومجوز، وسأعرض هنا كلا القولين بأدلتهم إلى ذلك:
فأما أدلة القول بالتحريم، فمنها ما يلي:

الدليل الأول: أن الشرع لا يُفرق بين المتماثلات، فلا يليق أن ينسب إلى الشرع الحكيم أنه يحرم صوتاً ثم يبيح صوتاً مماثلاً له، فالتفريق بين المتماثلات ممتنع شرعاً، قال ابن القيم: (وإذا تأملت أسرار هذه الشريعة الكاملة وجدتها في غاية الحكمة ورعاية المصالح لا تفرق بين متماثلين ألبتة، ولا تسوي بين مختلفين ولا تحرم شيئاً لمفسدة وتبيح ما مفسدته مساوية لما حرّمته أو رجحته عليه، ولا تبيح شيئاً لمصلحة وتحرم ما مصلحته تساويه لما أباحته ألبتة، ولا يوجد فيما جاء به الرسول شيء من ذلك ألبتة).

ويُناقش هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول: أن الغالب في هذه الأصوات أنها لا تماثل الصوت الصادر من الآلات مماثلة تامة بل يدرك المتخصص الفرق بينهما.

ورُدّ: بأن وجود الفارق اليسير بين الصوتين لا يمنع التسوية بينهما في الحكم، كما أن آلات اللها يختلف صوتها باختلاف المعازف عليها وطريقة العزف، لاسيما وإن عامة

الناس لا يدركون الفرق بين الصوتين، فَعَلِمَ أن هذا الفارق غير مؤثر في الحكم. الوجه الثاني: أن الشرع قد يفرق بينصوتين متماتلين فيباح أحدهما ويحرم الآخر لاختلاف مصدرهما، فإن الرجل يُباح له سماعصوت تغنح زوجته وتكسرها في الكلام ولا يُباح له سماع صوت الأجنبية على تلك الحال ولو كان الصوتان متماتلين تماماً.

ورُدَّ: بأن منع سماع صوت الأجنبية على تلك الصفة إنما هو من باب منع الوسائل المفضية إلى الزنا، ولما كانت الزوجة حلالاً له انتفتعلة التي من أجلها منع من ذلك الصوت، وليس ذلك لاختلاف مصدر الصوت فإنه لو طلقزوجته وبانت منه حرم عليه ذلك منها مع أن المصدر واحد، بخلافمسألتنا.

الدليل الثاني: أن العبرة بمآلات الأمور، ولا يحكم على الأفعال بمجرد ما دون نظري إلى ماتوول إليه، فصوت الأدمي إذا غيّر قال إلى الصوت الموسيقيفالعبرة بما آل إليه لا بأصله، كما أن النفخ وإخراج الهواء من الفم جائز لكن إذا كان النفخ في مزمار أو بوق أو نحوهما حرم لأن مآله إلى صوت موسيقيمحرم.

الدليل الثالث: أن الطرب الحاصل بهذه الأصوات نفس الطرب الحاصلبالآلات الموسيقي فوجب إلحاقها بها بهذا الجامع بل قد يكون بعض هذه الأصوات أبلغ منبعض أدوات الموسيقى، قال ابن القيم: (وإذا كان الزمر، الذي هو أخف آلات اللهو، حراماً، فكيف بما هو أشد منه؟ كالعود، والطنبور، واليراع، ولا ينبغي لمن شم رائحةالعلم أن يتوقف في تحريم ذلك. فأقل ما فيه: أنه من شعار الفساق وشاربيالخمور.

ويُنَاقش من أوجه :

الأول: أنه لم يأت دليل صريح على أن علة تحريمالمعازف التي يدور معها الحكم وجوداً وعدمها هي الطرب ولا نحوه منالعلل.

الثاني: أنه لو قيل بأن علة تحريم المعازف هي الطرب للزم منه: جواز سماعالمعازف على وجه لا طرب فيه.

الثالث: أن الشرع لم يحرم كل مطرب، فقد يطرب الإنسانلصوت زوجته فلا يحرم سماع صوتها، وقد يطرب لصوت البلبل فلا يحرم سماعه، وقد يطربلصوت قارئ وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ، سمع صوت أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال ﷺ: «لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود» وقال أبو عثمان النهدي: «دخلت

دار أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولاناي أحسن من صوته» والصنج هو آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب أحدهما بالآخر، والربط آلة تشبه العود ، والناي هو المزمار، فهل يكون صوت أبي موسي محراماً؟.

الرابع: أن الطرب أمر ذوقي يتفاوت الناس فيه فليس هو وصف ظاهر منضبطيمكن تعليل الحكم به.

الدليل الرابع: أن هذه الأصوات تتردد بينأصليين:

أصل مباح: وهو صوت الأدمي.

وأصل محرم: وهو صوت المعازفوالموسيقي.

فتلحق بأكثرهما شبيهاً بها ولا شك أن شبيهاً بأصوات الموسيقى أقرب من شبيهاً بأصوات الأدميين الطبيعية المجردة.

ويناقش: بأن قياس الشبه ضعيف في حجبه وقد أنكر حجبه كثير من الأصوليين منهم الإمام المحقق ابن القيم في إعلام الموقعين.

الدليل الخامس: أن جهاز الكمبيوتر أو البرنامج المستخدم لتعديل الصوت إذا استخدم على هذا الوجه كان من آلات اللهو المحرمة الداخلة في عموم قوله ﷺ: "ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف" فالمعازف تتطور وتتغير من زمان لآخر، ولا يمكن قصر الحديث على الآلات الموجودة في زمن الرسالة، وقد قال ابن القيم: (لا خلاف بين أهل اللغة في أن المعازف هي جميع آلات اللهو) وقال ابن تيمية: (والمعازف هي آلات اللهو عند أهل اللغة، وهذا اسم يتناول هذه الآلات كلها).

ويناقش: بأن أجهزة الكمبيوتر وبرامج الصوت لا تسمى "معازف" لا لغة ولا عرفاً. ورد: بأن استخدامها على ذلك الوجه يجعلها آلة لهو، وإن لم تكن معدة لذلك في الأصل، ثم إن اعتماد كثير من المطربين وأهل الفن على برامج الصوت والأجهزة الحديثة يجعلها من أبرز آلات اللهو في هذا العصر عند استخدامها لهذا الغرض. الدليل السادس: أن كون هذه الأصوات أصلها مباح وهو الصوت البشري الذي يدخل للجهاز ويجري تعديله لا يجعلها مباحة نظراً لأصلها بل إجراء عملية تعديل الصوت يجعل حكم الصوت الخارج مخالفاً لحكم الصوت الداخل، فالعزف بالبوق والمزمار أصله: نفخ الأدمي فيها وإخراج الهواء من فمه، ونفخ الأدمي وإخراج الهواء من الفمجانز وسماع صوت خروج الهواء لكن لما أدخل ذلك في البوق والمزمار صار حراماً وهذا نظير مسألتنا، فوجب الحكم على الصوت الخارج من الجهاز بالتحريم، ولا يشوش على هذا أن الصوت الداخل جائز. الدليل السابع: أن استخدام هذه الأصوات في الأناشيد فيه تشبه بالفسقة والكفرة، والتشبه بهم محرم لحديث: (من تشبه بقوم فهو منهم).

ويناقش من وجهين:

الأول: أن هذه الأصوات ليست من خصائص الفسقة والكفرة فلا تكون تشبيهاً فقد استخدمها أهل الخير والصلاح فانتهى التشبه عنها.

الثاني: أن استخدام الفسقة أو الكفرة للتقنية في الباطل لا يوجب على غيرهم تركها في الدعوة إلى الخير.

الدليل الثامن: على فرض وجود مبرر لإباحة هذه الأصوات فالقاعدة أنه (إذا اجتمع مبيح وحاضر غلب جانب الحظر).

ويناقش: بعدم التسليم بوجود الحاضر فإن الأصل للإباحة وما استدل به على الحظر غير مسلم به.

الدليل التاسع: أن مجرد مشابهة الزمر والمعازف مذموم ولو لم يكن بالآلات كما روى البخاري عن عائشة قالت دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بُعَاثَ فاضطجع على الفراش وحوّل وجهه ودخل أبو بكرٍ فأنهزني وقال مزمارة الشيطان

عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دَعُوهُمَا فَلَمَّا عَفَلَ عَمَزْتُهُمَا فَخَرَجْنَا.
قال العيني في شرحه:

وقال المهلب: الذي أنكره أبو بكر كثرة التنغيم وإخراج الإنشاد من وجهه إلى معنى التطريب بالألحان، ألا ترى أنه لم ينكر الإنشاد، وإنما أنكر مشابهة الزمر بما كان في المعتاد الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الإطراب، فهو الذي يخشى منه، وقطع الذريعة فيه أحسن.

ويناقش: بأن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز فعل الجاريتين، فكيف يستدل بإنكار أبي بكر، ولا يستدل بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم.

الدليل العاشر: أن هذه صوت تلك الإيقاعات ونحوها نظير الصوت الصادر من المعازف، والمعازف من الباطل والإجماع منعقد على أن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل، قال ابن القيم نقلاً عن المزني: (وأجمعوا بأن نظير الحق حق، ونظير الباطل باطل).

ويناقش: بأن نظير الشيء مثيله، إلا أنه بين هذه الأصوات وبين المعازف فرقاً من جهة الصوت - غالباً - ومن جهة المصدر فلا يصح أن تكون نظيرة لها.

ورد: بأن الفارق المذكور غير مؤثر في الحكم فلا يخرجها عن كونها نظائر.

الدليل الحادي عشر: أن القول بجواز هذه الأصوات ذريعة لاستماع الموسيقى المحرمة، فإن عامة الناس وغير المتخصصين لا يميزون بين هذه الأصوات وبين الموسيقى المحضة، فقد يستمع الإنسان للموسيقى يظنها من هذه الأصوات. فلو قلنا بجواز هذه الأصوات: فهل يكون سماع الصوت الموسيقي الذي لا يُعلم مصدره مباحاً أم محرماً؟

إن قيل: مباح أفضى إلى جواز الموسيقى حتى يعلم أن مصدرها الآلات المخصوصة، فينتهي الأمر إلى سماع الموسيقى إلا للمتخصص الذي له قدرة على تمييز الأصوات.

ثم إن هذا سيفتح الباب لتجار الفن والموسيقى في ترويج أنواع الموسيقى قزاعمين أنها أصوات بشرية، فما الضابط؟ أم سيشتت أن يشهد مسلمين عدلين من أهلا لا اختصاص أنها أصوات غير موسيقية؟!

وإن قيل: بل يحرم سماعها حتى يعلم أنها أصوات بشرية فهذا تحكم مخالفٌ للأصل وهو الإباحة، فوجب المنع منها سد الذريعة.

وأما أدلة القول بالجواز، فهي مايلي:

الدليل الأول: أن الأصل الجواز والإباحة، ولا ينتقل عنه إلا بدليل، وأدلة التحريم لا تسلم من مناقشة فوجب استصحاب الأصل والبقاء عليه حتى يصح الدليل الناقل، وهذا ما يسمى عند الأصوليين "الاستصحاب".

ويناقش: بأن الأدلة السابقة تكفي للانتقال عن هذا الأصل، وأما ماورد على بعضها من المناقشة فكثير منها غير مسلمٍ وعلى فرض التسليم ببعضه فيبقى البعض الآخر سالماً من المعارض الراجح.

الدليل الثاني: أن تحسين الصوت البشري لا يوجب تحريمه ولو فاق أصوات الآلات

في الحسن وهذه الأصوات إنما هي أصوات بشرية محسنة فلا وجه لمنعها، وقد قال أبو عثمان النهدي: "دخلت دار أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولا ناي أحسن من صوته" قال ابن حجر: والصنج هو آلة تتخذ من نحاس كالطابقين يضرب أحدهما بالآخر، والربط آلة تشبه العود، والناي هو المزمارة. ويناقد: بأن هذا مسلم في تحسين الصوت بغير آلات أو على وجه لا يماثل المعازف المحرمة، ثم ليس مراد أبي عثمان أن صوت أبي موسى مماثل أو مشابه لأصوات تلك الآلات بل هو تشبيهه لجمال الصوت وحسنه، وهذا جلي فإنه لا يمكن أن يشبهه على ذي سمع تلاوة أبي موسى للقرآن بأصوات المعازف ألبتة. الدليل الثالث: أن الشرع قد يبيح صوتاً ويحرم صوتاً مماثلاً له لاختلاف مصدرهما كما في صوت تغنجان الزوجة وتكسرهما بالكلام وصوت الأجنبية في ذلك فإن الأول مباح والثاني محرم ولو كان صوت الأجنبية مماثل 100% لصوت الزوجة، فكذلك في مسألتنا يفرق بين الصوتين لاختلاف مصدرهما فالشرع نهى عن المعازف ولم ينهاه عن صوت الأدمي فيبقى صوت الأدمي جائزاً ولو تماثل مع المعازف في الصوت لاختلاف المصدر.

ويناقد: بأن منع سماع صوت الأجنبية على تلك الصفة إنما هو من باب منع الوسائل المفضية إلى الزنا، ولما كانت الزوجة حلالاً له انتفت العلة التي من أجلها منع من ذلك الصوت، وليس ذلك لاختلاف مصدر الصوت فإنه لو طلق زوجته وبانت منه حرم عليه ذلك منها مع أن المصدر واحد، بخلاف مسألتنا، وقد سبق بيان هذا، ومن وجه آخر فإن استخدام الأجهزة والبرامج الحديثة على هذا الوجه يجعلها داخلة في عموم "المعازف" كما سبق بيانه.

الدليل الرابع: أن الشيين قد يتمثلان في الصورة والشكل ويختلفان في الحكم فيحرم أحدهما ويباح الآخر إبقاء له على الأصل، ومن صور ذلك: يحرم على الرجال لبس الحرير الطبيعي للنهي عنه، ويباح لهم لبس الحرير الصناعي ولو كان ملمسه كالطبيعي فلم يوجب اتفاقهما في الصورة والشكل اتفاقهما في الحكم.

ويناقد: بأن معنى الحرير المنهية هو حرير دودة القز، أما ما يسمى بالحرير الصناعي فليس حرير في اللغة ولا في الشرع وتسميته "حرير" تجوز، أما المعازف المنهية عنها فهي "جميع آلات اللهو بلا خلاف بين أهل اللغة" وآلات اللهو مهما تطورت داخلة في عموم "المعازف" ومن آلات اللهو تلك البرامج التي تستخدم لإيجاد الأصوات الموسيقية عند استخدامها على هذا الوجه. الدليل الخامس: أن هذه الأصوات لا تدخل في "المعازف" لغتها عراً فلا تدخل في الحرام.

ويناقد: بأن هذه الأصوات خرجت باستخدام الأجهزة والبرامج الحديثة واستخدامها على هذا الوجه يجعلها داخلة في عموم "المعازف" كما سبق بيانه.

الدليل السادس: أن في استخدام هذه الأصوات مصالح متعددة: ففيها مندوحة عن استخدام المعازف المحرمة، وفيها إبعاد للناس عن المحرم الظاهر "المعازف"، وفيه غنية لمن ابتلي بسماع المعازف، وإيجاد البدائل الشرعية عن المحرمات مطلوباً بشراً.

ويناقش: بأن هذا إنما يسلم إذا قيل بجواز هذه الأصوات وقد سبقت الأدلة الدالة على تحريمها، والبديل الذي يشرع إيجاده هو البديل المباح لا البديل المحرم. ورد: بأن تحريم هذه الأصوات -على فرض التسليم به- ليس كتحریم المعازف في القوة ففي نقل الناس من المعازف إليه تخفيف للشر وارتكاب لأخف المفسدين.

ويجاب عن هذا من وجهين:

الأول: بأنه يمكن نقل الناس إلى المباح وهو النشيد الخالي من هذه الأصوات فلا وجه لنقلهم من محرم إلى محرم أخف -على فرض التسليم بأنه أخف.

الثاني: أن الواقع أن كثير ممن يستمعون لهذه الأصوات المصاحبة للنشيد هم ممن لا يستمعون الموسيقى أصلاً.

هذا ما تيسر جمعه من أدلة الفريقين , وقد تبين مما سبق رجحان أدلة المانعين وقوتها، وذلك لأن أدلة المجيزين راجعة إلى عدم وجود دليل للتحريم وأن الأصل الإباحة، وهذه الأصوات لا تدخل في المعازف المحرمة، وقد بينا أدلة التحريم فبطل القول بعدم وجود دليل للتحريم، وبيننا أنها داخلة في "المعازف" أو ملحقه بها. وفي هذا الباب جاء في الموسوعة الفقهية تحت عنوان: استماع أصوات الجمادات ونصه: إذا انبعثت أصوات الجمادات من تلقاء نفسها أو بفعل الريح فلا قائل بتحريم استماع هذه الأصوات، أما إذا انبعثت بفعل الإنسان، فإما أن تكون غير موزونة ولا مطربة، كصوت طرق الحداد على الحديد، وصوت منشار النجار ونحو ذلك، ولا قائل بتحريم استماع صوت من هذه الأصوات، وإما أن ينبعث الصوت من الآلات بفعل الإنسان موزوناً مطرباً، وهو ما يسمى بالموسيقى. اهـ.

وقال محمد بن صالح المنجد - حفظه الله -: (هذه المؤثرات الصوتية التي تشبه الموسيقى مماثلة للأصوات الموسيقية لا تجوز ولا يجوز سماعها)، وقال الشيخ هاني الجبير - حفظه الله -: (لو أخذ صوت آدمي فوضع في الأجهزة الصوتية المغيرة له فأخرجت صوتاً موسيقياً فلا ريب أن هذا الناتج صوت معازف لا صوت آدمي) وقال الشيخ/ عصام الحميدان - حفظه الله -: (إن صاحبت المؤثرات الصوتية الشبيهة بالموسيقى هذه الأناشيد الإسلامية، حرمت هذه الأناشيد). وبهذا يتبين لنا أن المؤثرات الصوتية لها حكم المعازف وهذا على الراجح.

حكم تلحين الصوت البشري بدون الاستعانة بالكمبيوتر ونحوه إلى حد يجعله كالموسيقى والمعازف:

الخلاصة: حكم تلحين الصوت البشري الطبيعي بدون آلة وبدون الاستعانة بالكمبيوتر ونحوه إلى حد يجعله كالموسيقى والمعازف جائز مع الكراهة، وإليك التفصيل: أهل العلم المعاصرين مختلفون في تحريم هذا النوع من الصوت وقد سئل فضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين رحمه الله ما حكم إخراج أصوات من الفم تشبه أصوات المعازف؟ فأجاب رحمه الله: نربأه يحرم لأنه يقوم مقام آلات اللهو وهي آلات محرمة تصد عن ذكر الله وما قام مقامها فهو محرم، والله أعلم.

وقد سئل الشيخ هاني بن جبير - حفظه الله - هل العبرة في الآلات الموسيقية هي الصوت المسموع أم الأداة المستخدمة؟ أو بعبارة أخرى إذا استطعنا أن نقلد صوت آلة موسيقية بالصوت البشري لوحده فهل يجوز استخدام هذا الناتج؟ وجزاكم الله

خيراً فأجاب حفظه الله قائلاً كل المعازف سواء كانت وترية أو هوائية أو جوفية أو غيرها فهي محرمة على الصحيح من أقوال أهل العلم باستثناء الدف في الأعراس والأعياد ونحوها، فإذا قلد إنسان أو حاكى صوت آلة موسيقية بترنمه بلسانه أو ترديد للهواء في جوفه أو نحو ذلك فليس هذا استعمالاً لشيء من المعازف فلا يحرم، وإن كان سبباً أن يتشبه المسلم بما نهى الشرع عنه.

أما لو أخذ صوت آدمي فوضع في الأجهزة الصوتية المغيرة له فأخرجت صوتاً موسيقياً فلا ريب أن هذا الناتج صوت معازف لا صوت آدمي. اهـ.

والذي أراه راجحاً في هذه المسألة هو أن تلحين الصوت البشري الطبيعي بدون آلة وبدون الاستعانة بالكمبيوتر ونحوه إلى حد يجعله كالموسيقى والمعاظف جائز مع الكراهة وذلك لأمر منها أن الشرع لم يحرم كل مطرب، فقد يطرب الإنسان لصوت البلبل فلا يحرم سماعه، وقد يطرب لصوت قارئ وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمع صوت أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال ﷺ: «لقد أوتي هذا زميراً من زمير آل داود» وقال أبو عثمان النهدي: «دخلت دار أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولاناي أحسن من صوته» والصنج هو آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب أحدهما بالآخر، والربط آلة تشبه العود، والناي هو المزمارة، فهل يكون صوت أبي موسي محرماً؟ وقد ثبت أن الصوت الحسن لا يحرم لذاته، وقد كان أنجشة يحدو بين يدي النبي ﷺ، أي يتغنى ببعض الكلام، ولم ينكر عليه، وعلى هذا فضايط تلحين الصوت البشري المحرم هو ما كان بالآلة وما سواه فلا، فإذا قلد إنسان أو حاكى صوت آلة موسيقية بترنمه بلسانه أو ترديد للهواء في جوفه أو نحو ذلك فليس هذا استعمالاً لشيء من المعازف ولا لآلة فلا يحرم، وإن كان سبباً أن يتشبه المسلم بما نهى الشرع عنه، وقد جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: أن اللحن بمعنى التغريد والتطريب إن كان بلا آلة، ولم يكن في ألفاظه ما يحرم فهو مكروه في الجملة لشغله عن ذكر الله، ولما فيه من لهو، وإن كان فيه شيء مما ذكر من آلة وفحش القول فهو حرام. اهـ..

حكم تجويد القرآن وتحسين الصوت به :

تجويد القرآن الكريم وتحسين الصوت به إذا كان بمراعاة أحكام التجويد ومن غير إفراط ولا تكلف فنصوص الوحي من القرآن والسنة تحثنا على ترتيل القرآن وتحسين الصوت به، لما يستدعيه ذلك من الانتفاع بمواعظه والإنصات له وتدبر معانيه والخشوع لها، ولا يجوز أن يقرأ القرآن للطرب، أو ما يسمى بالتطريب والترجيع بالأحان الموسيقى، فقد جاء في الخبر مذمة اتخاذ القرآن مزامير، أخرج الإمام أحمد وغيره أن رسول الله ﷺ قال: بادروا بالأعمال خصالاً ستا: إمرة السفهاء، وكثرة الشرط، وقطيعة الرحم، وبيع الحكم، واستخفافاً بالدم، ونشوا يتخذون القرآن مزامير يقدمون.

شبهات وإشكالات :

الإشكال الأول: هذه بعض من ردود محللي المعازف على حجج المحرمين:

1- قال تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوًا) - قالوا لا يلزم من أن يكون المراد بلهو الحديث الغناء المصاحب

للموسيقى والمعازف بل المراد الغناء الذي يُراد به إضلال الناس عن سبيل الله فلو أن امرءاً اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله ويتخذ هزواً لكان كافراً! وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بغناء، أو قراءة القرآن، أو بقراءة السنن، أو بحديث يتحدث به، أو بغير ذلك - ليس فقط الغناء.

2- قال تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ) - قالوا ولو سلمنا أن اللغو في الآية يشمل الغناء لوجدنا الآية تستحب الإعراض عن سماعه، وليس فيها ما يوجب ذلك، وكلمة: اللغو - ككلمة: الباطل - تعني ما لا فائدة فيه، وسماع ما لا فائدة فيه ليس محرماً ما لم يشغل عن طاعة.

3- قوله عليه الصلاة والسلام (ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير) - كل من روى الحديث من طريق غير هشام بن عمار جعل الوعيد على شرب الخمر، و ما المعازف إلا مكملته وتابعة، وأن النصوص التي استدلت بها القائلون بالتحريم إما صحيح غير صريح، أو صريح غير صحيح، ولم يسلم حديث واحد مرفوع إلى رسول الله ﷺ يصلح دليلاً للتحريم، وكل أحاديثهم ضعفاً جماعة من الظاهرية والمالكية والحنابلة والشافعية، نرجو الرد على كلامهم بآراءكم؟.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد: فأما الآية الأولى فلا بد من التنبيه إلى أن العمدة في تفسير الآية بالغناء هو ما ثبت عن جمهور المفسرين، من الصحابة والتابعين، ومن أشهرهم عبد الله بن مسعود الذي أقسم أنه الغناء وكرر ذلك، وتفسيرهم هو المعتمد هذا مع ما روي فيه مرفوعاً بأسانيد محتملة للتحسين، ويمكن أن تراجع في ذلك كتاب: تحريم آلات الطرب - ص: 68-142-144.

وأما الإشكال المتعلق بدلالة الآية: فمبناه على فهم معنى اللام في قوله تعالى: ليضل عن سبيل الله - وليبين ذلك نقل ما قاله الشيخ الألباني في فصل: حكمة تحريم آلات الطرب والغناء - من كتابه: تحريم آلات الطرب - حيث يقول: بعد أن تبينت الحكمة في تحريم الغناء من الآثار المتقدمة، وهي أنه يُلهي عن طاعة الله وذكره وهذا مشاهد وحينئذ فالملتزمون به إسماعاً واستماعاً لكل منهم نصيبه من الذم المذكور في الآية الكريمة: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) - وذلك بحسب الانتهاء قلة وكثرة، وقد عرفت أن الاشتراء بمعنى الاستبدال والاختيار، مع ملاحظة هامة وهي أن اللام في قوله تعالى: (لِيُضِلَّ) - إنما هو لام العاقبة كما في تفسير الواحدي أي: ليصير أمره إلى الضلال، كما قال ابن الجوزي في الزاد: فليس هو للتعليل كما يقول بعضهم، وله وجه بالنسبة للكفار الذين يتخذون آيات الله هزواً، ولهذا قال ابن القيم - رحمه الله: إذا عُرف هذا فأهل الغناء ومستمعوه لهم نصيب من هذا الذم بحسب اشتغالهم بالغناء عن القرآن وإن لم ينالوا جميعه، فإن الآيات تضمنت ذم من استبدل لهو الحديث بالقرآن ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً وإذا يتلى عليه القرآن ولي مستكبراً كان لم يسمعه كأن في أذنيه

وقراء، وهو الثقل والصمم وإذا علم منه شيئاً استهزأ به، فمجموع هذا لا يقع إلا من أعظم الناس كفراً، وإن وقع بعضه للمغنين ومستمعهم فلهم حصة ونصيب من هذا الذم، يوضحه: أنك لا تجد أحداً غني بالغناء وسماع آلاته إلا وفيه ضلال عن طريق الهدى علماً وعملاً، وفيه رغبة عن استماع القرآن إلى استماع الغناء بحيث إذا عرض له سماع الغناء وسماع القرآن عدل عن هذا إلى ذلك وثقل عليه سماع القرآن، وربما حمله الحال على أن يُسكت القارئ ويستطيل قراءته ويستزيد المُغني ويستقصر نوبته، وأقل ما في هذا: أن يناله نصيب وافر من هذا الذم إن لم يحظ به جميعه والكلام في هذا مع من في قلبه بعض حياة يحس بها، فأما من مات قلبه وعظمت فتنته فقد سد على نفسه طريق النصيحة: (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) {المائدة: 41} اهـ.

وأما الآية الثانية ففيها دلالة على ذم اللغو، واللغو منه ما هو محرم ومنه ما هو مكروه، وإنما يُعرف حكم كل نوع من أدلته الخاصة.

وأما حديث أبي مالك الأشعري، فيكفي في جواب إشكاله ما قاله الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق: ثم إن الحديث لم ينفرد به هشام بن عمار ولا صدقة، كما ترى قد أخرجناه من رواية بشر بن بكر عن شيخ صدقة ومن رواية مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم، شيخ عطية بن قيس، وله عندي شواهد أخر كرهت الإطالة بذكرها، وفيما أوردته كفاية لمن عقل وتدبر. اهـ.

الإشكال الثاني: هل يُعتبر الغناء بالمعازف من المسائل الخلافية المُستساغ الخلاف فيها؟ وقد سمعت أحد الشيوخ يحكي الإجماع على تحريمها ثم وجدت رسالة للإمام الشوكاني بعنوان بطلان الإجماع على تحريم السماع ترد هذا الإجماع روى فيها عدداً من الأدلة المروية عن الصحابة والتابعين فأرجو التبيين الشافي؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد: فالغناء عند أهل العلم أنواع، ولكل نوع حكمه من الحل أو الحرمة، وأما آلات اللهو والمعازف - الموسيقى - فقد حكى الإجماع على تحريمها جماعة من العلماء، منهم الإمام القرطبي وأبو الطيب الطبري وابن الصلاح وابن رجب الحنبلي وابن القيم وابن حجر الهيتمي. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: مذهب الأئمة الأربعة أن آلات اللهو كلها حرام ... ولم يذكر أحد من أتباع الأئمة في آلات اللهو نزاعاً، إلا أن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي ذكر في اليراع - يعني الزمارة التي يقال لها الشبابة - وجهين، بخلاف الأوتار ونحوها، فإنهم لم يذكروا فيها نزاعاً، وأما العراقيون الذين هم أعلم بمذهبه وأتبع له فلم يذكروا نزاعاً لا في هذا ولا في هذا، بل صنف أفضلهم في وقته أبو الطيب الطبري شيخ أبي إسحاق الشيرازي في ذلك مصنفاً معروفاً، ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو: هل هو حرام، أو مكروه، أو مباح؟ وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك ثلاثة أقوال، وذكروا عن الشافعي قولين، ولم يذكروا عن أبي حنيفة ومالك في ذلك نزاعاً. اهـ. وقال الشيخ ابن باز: إن تزويد الإذاعة بالأغاني والطرب وآلات الملاهي فساد وحرام بإجماع

من يُعتد به من أهل العلم، وإن لم يصحب الغناء آلة اللهو فهو حرام عند أكثر العلماء. اهـ.

وللشيخ الألباني رسالة جامعة نافعة في تحريم آلات الطرب، سماها: (الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا، على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغناء، وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربة ودينًا).

ومما قال فيها: أما الأقوال التي نقلها الشوكاني مما سبقت الإشارة إليه ووعدنا بالكلام عليها فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لو صحت نسبتها إلى قائلها .. فلا حجة فيها لمخالفتها لما تقدم من الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة.

والثاني: أنه صح عن بعضهم خلاف ذلك، فالأخذ بها أولى، بل هو الواجب، فلا ذكر ما تيسر لي الوقوف عليه منها... ثم أسند ذلك عن شريح القاضي وسعيد بن المسيب والشعبي ومالك بن أنس. ثم قال: هذا وفي بعض الأقوال التي ذكرها الشوكاني ما قد يصح إسناده ولكن في دلالاته على الإباحة نظر من حيث متنه ...

والخلاصة: أن العلماء والفقهاء - وفيهم الأئمة الأربعة - متفقون على تحريم آلات الطرب؛ اتباعاً للأحاديث النبوية والآثار السلفية، وإن صح عن بعضهم خلافه فهو محجوج بما ذكر، والله عز وجل يقول: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً). {النساء: 65}. اهـ. والله أعلم.

مناقشة العلماء المبيحين للغناء المصحوب بالموسيقى والمعازف :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد: اعتمد العلماء المبيحين للغناء والموسيقى وعلى رأسهم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله على أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأنه لم يرد حديث صحيح في تحريم الغناء على الإطلاق، وأكد ذلك بأن الغناء ما هو إلا كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح، وقال عن الموسيقى: والموسيقى كالغناء، وقد رأيت في السنة أن النبي ﷺ مدح صوت أبي موسى الأشعري - وكان حلواً- وقد سمعه يتغنى بالقرآن فقال له: لقد أوتيت مزامراً من مزامير آل داود. ولو كان المزمارة آلة رديئة ما قال له ذلك. وقد سمع رسول الله ﷺ الدف والمزمار دون تحرج، ولا أدري من أين حرم البعض الموسيقى ونفر في سماعها؟! اهـ.

وقد تبع الشيخ رحمه الله ابن حزم الظاهري رحمه الله، في الزعم بأنه لم يصح حديث في تحريم المعازف، وقد نقل الشيخ كلامه على بعض الأحاديث، ومن أشهرها حديث: يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات يخسف الله بهم الأرض. قال الغزالي رحمه الله: قال ابن حزم وهو يناقش السند: معاوية بن صالح ضعيف، وليس فيه أن الوعيد المذكور إنما هو على المعازف كما أنه ليس على اتخاذ القينات. والظاهر أنه على استحلالهم الخمر، والديانة لا تؤخذ بالظن، وهناك حديث لا ندري له طريقاً، وهو: نهى رسول الله ﷺ عن صوتين ملعونين: صوت نائحة وصوت مغنية. وسنده لا شيء.

قال الشيخ الغزالي رحمه الله: ولعل أهم ما ورد في هذا الباب ما رواه البخاري معلقاً عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر والحريير والخمر والمعازف. ومعلقات البخاري يؤخذ بها، لأنها في الغالب متصلة الأسانيد، لكن ابن حزم يقول: إن السند هنا منقطع، ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد راوي الحديث. نقول: ولعل البخاري يقصد أجزاء الصورة كلها، أعني جملة الحفل الذي يضم الخمر والغناء والفسوق، وهذا محرم بإجماع المسلمين. اهـ

فهذا حاصل ما اعتمد عليه الشيخ في هذه المسألة، على ما وجدناه في كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"، وحاصله: التمسك بأصل الإباحة وتضعيف ما ورد في التحريم.

والجواب عن ذلك من وجوه:
الوجه الأول: أن قوله إن الأصل في الأشياء الإباحة صحيح، لكن قد ورد ما يوجب الخروج عن هذا الأصل بيينه:

الوجه الثاني: أنه قد صح في تحريم المعازف ما رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحريير والخمر والمعازف. قال ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته في علم الحديث: ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحريير والخمر والمعازف الحديث، من جهة أن البخاري أورده قائلاً: قال هشام بن عمار، وساقه بإسناده. فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف بالاتصال بشرط الصحيح. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له؛ لأنه لا يجزم إلا بما يصح للقبول، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج.

ويبين الحافظ أن الحديث جاء موصولاً إلى هشام بن عمار عند الإسماعيلي في مستخرجه، والطبراني في مسند الشاميين.

ويبين الشيخ الألباني رحمه الله، أن الحديث جاء موصولاً كذلك في صحيح ابن حبان، ومعجم الطبراني الكبير، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتابه رحمه الله "تحريم آلات الطرب" فقد كفى وشفى.

وفي حكم معلقات البخاري والرد على ابن حزم يقول الحافظ العراقي في ألفيته في الحديث:

وإن يكن أول الإسناد حذفاً==== مع صيغة الجزم فتعليقاً عرف

ولو إلى آخره أما الذي==== لشيخه عزا بقال فكذي

عنغنة كخبر المعازف==== لا تصغ لابن حزم المخالف

والحاصل أن هذا الحديث صحيح لا مطعن في إسناده، وما قاله الشيخ من أن

البخاري لعلمه قصد أجزاء الصورة كلها، أي جملة الحفل الذي يضم الخمر والغناء والفسوق، فهذا غريب جداً، فإن البخاري لا يقال هنا قصد أو لم يقصد؛ لأنه إنما يروي الحديث بسنده إلى رسول الله ﷺ، فالكلام كله هو للرسول المصطفى ﷺ، وهو صريح في أن الحرّ (الزنا) والحرير والخمر والمعازف، كل منها محرم تحريماً مستقلاً، وأن من الأمة من يستحل هذه المحرمات أو بعضها.

الوجه الثالث: أنه قد روى الحاكم والبيهقي والترمذي مختصراً، وحسنه، عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: إني لم أنه عن البكاء ولكن نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير شيطان، وصوت عند مصيبة لطم وجوه وشق جيوب ورنه شيطان. والحديث حسنه الألباني رحمه الله، كما في السلسلة الصحيحة برقم: 2157.

وهذا الحديث كما ترى خرجه جماعة من الأئمة، ومع هذا يقول ابن حزم: لا ندري له طرْقاً. ولهذا قال الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله عن ابن حزم: وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة.

الوجه الرابع: ما رواه البزار في مسنده والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنه عند مصيبة. قال المنذري في الترغيب والترهيب: رواه ثقات. والحديث صححه الألباني في "تحريم آلات الطرب".

الوجه الخامس: ما رواه أبو داود وأحمد وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: إن الله حرم عليّ أو حرم الخمر والميسر والكوبة، وكل مسكر حرام. وفي رواية: إن الله حرم عليكم. قال سفيان - أحد رواة الحديث -: قلت لعلي بن بذيمة: ما الكوبة؟ قال: الطبل. والحديث صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند، والألباني في السلسلة الصحيحة. وشعيب الأرنؤوط في تحقيق المسند.

الوجه السادس: أنه قد روى ابن ماجه وابن حبان عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، وتضرب على رؤوسهم المعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير. والحديث صححه الألباني في "غاية المرام"، وغيره.

الوجه السابع: أنه قد وقع الاتفاق على تحريم استماع المعازف جميعها إلا الدف، وممن حكى الإجماع على ذلك القرطبي وأبو الطيب الطبري وابن الصلاح، وابن القيم، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر الهيتمي.

قال القرطبي رحمه الله: أما المزامير والأوتار والكوبة فلا يُختلف في تحريم استماعها، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك. وكيف لا يحرم وهو شعار أهل الخمر والفسق، ومهيج الشهوات والفساد والمجون، وما كان كذلك لم يشك في تحريمه، ولا تفسيق فاعله وتأثيره. انتهى، نقلاً عن "الزواج عن اقتراف الكبائر" لابن حجر الهيتمي: الكبيرة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والأربعون والخمسون والحادية والخمسون بعد الأربعمائة: ضرب وتر واستماعه، وزمر بمزمار واستماعه، وضرب بكوبة واستماعه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ردّاً على ابن مطهر الشيعي في نسبته إلى

أهل السنة إباحة الملاهي. قال: هذا من الكذب على الأئمة الأربعة، فإنهم متفقون على تحريم المعازف التي هي آلات اللهو، كالعود ونحوه، ولو أتلّفها متلف عندهم لم يضمن صورة التالف، بل يحرم عندهم اتخاذها. اهـ

وقال ابن الصلاح في الفتاوى: وأما إباحة هذا السماع وتحليله، فليعلم أن الدف والشبابة والغناء إذا اجتمعت، فاستماع ذلك حرام عند أئمة المذاهب وغيرهم من علماء المسلمين، ولم يثبت عن أحد ممن يعتمد بقوله في الإجماع والاختلاف أنه أباح هذا السماع. إلى أن قال: فإذا هذا السماع غير مباح بإجماع أهل الحل والعقد من المسلمين. اهـ

وأما الدف منفرداً فهو مباح للنساء في الأعراس والعيد، كما دلت على ذلك السنة. الوجه الثامن والأخير: أن زعم الشيخ أن النبي ﷺ سمع الدف والمزمار دون تخرج لا يصح، بل وضع أصبعيه في أذنيه حتى لا يسمع صوت زمارة الراع. فقد روى أحمد وأبو داود وابن حبان عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر سمع صوت زمارة راغ، فوضع أصبعيه في أذنيه، وعدل راحته عن الطريق، وهو يقول: يا نافع أسمع؟ فأقول: نعم. فيمضي. حتى قلت: لا. فوضع يديه، وأعاد راحته إلى الطريق. وقال: رأيت رسول الله ﷺ وسمع زمارة راغ فصنع مثل هذا. قال الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله: وتقرير الراعي لا يدل على إباحتها، لأنها قضية عين، فلعله سمعه بلا رؤية، أو بعيداً منه على رأس جبل، أو مكان لا يمكن الوصول إليه، أو لعل الراعي لم يكن مكلفاً، فلم يتعين الإنكار عليه. وسماع نافع للمزمار لا إشكال فيه، إذ المحرم هو الاستماع لا مجرد السماع عن غير قصد. اهـ

ولتمام الفائدة ينبغي مراجعة "إغاثة اللهفان" لابن القيم، و"كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع" لابن حجر الهيتمي المكي و"تحريم آلات الطرب" للألباني.

خلاصة حكم الغناء:

الغناء أنواع، ولكل نوع حكم، وإليك التفصيل:
أولاً: إذا كان الغناء مشتملاً على آلة عزف وهو (آلة موسيقى). فهذا الغناء يحرم استماعه من الرجل والمرأة بالكتاب والسنة والإجماع، وقد حكى الإجماع على تحريم استماع آلات العزف - سوى الدف - جماعة من العلماء.
ولكن هنا تنبيه بالنسبة للضرب بالدف فالصحيح جوازه للنساء في الأعياد والأعراس، شريطة أن يكون الكلام المُصاحب له حسن المعنى، غير فاحش، ولا مُهيج للغرائز، وأن يكون مُقتصرًا على النساء.
ثانياً: إذا كان الغناء بدون آلة المسمى بالنشيد، وهذا نوعان:
الأول: أن يكون من امرأة لرجال: فلا شك في تحريمه ومنعه، كما منعتها الشريعة من الأذان للرجال، ورفع الصوت بالقراءة في حضورهم فإن غنت لنساء، بكلام حسن، في مناسبة تدعو إلى ذلك كعرس ونحوه جاز ذلك.
الثاني: أن يكون الغناء من رجل: فينظر في نوع الكلام، فإن كان بكلام حسن يدعو إلى الفضيلة والخير فقد أباحه جماعة من العلماء، وكرهه آخرون، لا سيما إن كان

بأجرة، والصحيح جواز النافع من الشعر والحداء بل إن الشعر كان يُنشد بين يدي النبي ﷺ فلا يُنكره ، بل كان يأمر به أحياناً كما كان يأمر حسان بالشعر ، وحتى الشعر الغزلي كان يُنشد بين يدي النبي ﷺ ، كقول كعب رضي الله عنه : بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ، ولم ينكر عليه النبي صلوات الله عليه وسلم ، وهو من الغزل العفيف، لكن جواز النافع من الشعر والحداء يكون مع عدم الإكثار منه، وإن كان هذا الغناء بكلام قبيح يدعو إلى الرذيلة، ويرغب في المنكر، ويصف النساء أو الخمر ونحو ذلك فهو محرم كما لا يخفى.

ختاماً:

هذا ما نال الله به، ثم ما وسعها الجهد، وسمح بها الوقت، وتوصلاً إليها الفهم المتواضع، فإنني كنت صواباً فمن الله، وإنني كنت خطأً أو نقصاً فكسنة الله في بيئنا الإنسان، فالكمال لله وحده، والنقص للقصور والاختلاف وجهات النظر من صفات الجنس البشري، ولأدعي الكمال، وحسبياً أنيق دحاً ولتالتسديد والمقاربات، وبذلت الجهد ما استطعت بتوفيق الله - تعالى -

، وأسأل الله أن ينعمني بذلك، وينفع به جميع المسلمين؛ فإنه علم كل شيء عظيم، وبالإجابة جدير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

لإبداء الملاحظات والاقتراحات فيرجى التواصل على البريد الإلكتروني :

wBadrany@hotmail.com

أخوكم أبو فيصل البدراني

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	مقدمة
1	حكم المعازف والموسيقى وآلات الملاهي
2	الحكمة من تحريم الموسيقى
2	حكم البرامج النافعة التي يصاحبها صوت العزف
3	حكم المؤثرات الصوتية
9	حكم تلحين الصوت البشري بدون الاستعانة بالكمبيوتر ونحوه
10	حكم تجويد القرآن وتحسين الصوت به
10	شبهات وإشكالات : الإشكال الأول
12	الإشكال الثاني
13	مناقشة العلماء المبيحين للغناء المصحوب بالموسيقى والمعارف
16	خلاصة حكم الغناء
17	الخاتمة والفهرس

